

Distr.: General
14 October 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣٤ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

طلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/71/338) الذي يقدم فيه تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، والحالة المالية الراهنة للدوائر الاستثنائية، وتوقعات بشأن الاستخدام المرتقب لسلطة الالتزام المعتمدة لعام ٢٠١٦، ومعلومات عن الميزانية المنقحة للدوائر لعام ٢٠١٧. ويلتمس فيه موافقة الجمعية العامة على تخصيص إعانة مالية للعنصر الدولي في الدوائر بمبلغ قدره ١٦,٢ مليون دولار لعام ٢٠١٧. واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، مع ممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، اختتمت برودود كتابية وردت في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٥٧ ألف المتعلق بمحاكمات الخمير الحمر، بجهود الأمين العام وحكومة كمبوديا المبذولة لإنشاء دوائر استثنائية في إطار هيكل المحاكم القائم في كمبوديا، بمساعدة دولية، لمقاضاة من ارتكبوا جرائم خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. وعقب ذلك، وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٥٧ باء، على اتفاق ينظم التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا في محاكمة كبار قادة كمبوتشيا الديمقراطية ومن



الرجاء إعادة استعمال الورق

171016 171016 16-17870 (A)



يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الجنائي الكميودي والقانون الدولي الإنساني والأعراف الإنسانية الدولية والاتفاقيات الدولية التي تعترف بها كميوديا، المرتكبة خلال الفترة من ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٥ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. وفي الفقرة ٣ من القرار نفسه، قررت الجمعية أيضا أن تسدد الأمم المتحدة مصروفات العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية وفقا للأحكام ذات الصلة من مشروع الاتفاق، وأن تُغطى تلك المصروفات عن طريق تبرعات مقدمة من المجتمع الدولي.

٣ - وفي عام ٢٠٠٥، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة بورود ما يكفي من مساهمات وتبرعات معلنة لتمويل ملاك الموظفين الدوليين بالدوائر الاستثنائية وعملاتها لفترة زمنية متصلة (A/60/565، الفقرة ٣). ومن ثم، فقد دخل الاتفاق حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، أصدر الأمين العام ستة تقارير عن محاكمات الخمير الحمر وقدم فيها معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو إنشاء الدوائر وتشغيلها (A/62/304 و A/67/380 و A/68/532 و A/69/536 و A/70/403 و A/71/338).

٤ - وتتألف الدوائر الاستثنائية من عنصرين أحدهما وطني والآخر دولي يُموّل كل منهما بشكل منفصل. ووفقا للمادتين ١٥ و ١٦ من الاتفاق، فإن حكومة كميوديا مسؤولة عن مرتبات القضاة الكميوديين والموظفين المحليين، بينما تقع على كاهل الأمم المتحدة المسؤولية عن مرتبات القضاة الدوليين والموظفين الدوليين.

٥ - وفي التقرير المقدم في عام ٢٠١٢ عن محاكمات الخمير الحمر (A/67/380، الفقرة ٦٦)، تبّه الأمين العام الدول الأعضاء، للمرة الأولى، إلى سوء الوضع النقدي والتدهور المطرد في الوضع المالي للدوائر الاستثنائية. ولاحظ وقتها أن العنصر الدولي يواجه عجزا حادا في التمويل من شأنه أن يعرض أعمال الدوائر للخطر في المستقبل. وفي عام ٢٠١٣، أبلغ الجمعية العامة بأن العنصر الوطني يواجه نقصا شديدا في التبرعات المعلنة لتلك السنة، وأن ذلك قد أدى إلى أزمة أشد من الأزمة التي واجهها العنصر الدولي (انظر A/68/532، الفقرة ٣١).

٦ - وفي وقت لاحق، عقب النظر في تقرير الأمين العام واستنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأنه (انظر A/68/7/Add.12)، اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢٤٧/٦٨ بآ الذي أذنت فيه للأمين العام بأن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٥,٥٤ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولكن هذه الأموال لم تُستخدم

أبداءً، بعد أن أتاحت التبرعات في نهاية المطاف تغطية تكاليف التزامات العنصر الدولي خلال عام ٢٠١٤ بشكل كامل.

٧ - وسلط الأمين العام الضوء على التحديات المالية المستمرة التي يواجهها كلا العنصرين الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية في تقريره اللاحق (A/69/536)، وطلب الموافقة على تقديم إعانة مالية تصل إلى ٢٠٠ ٩٨٣ ٢٨ دولار (تشمل ٤٠٠ ٩٥٤ ٢٣ دولار للعنصر الدولي، و ٥٠٢٨ ٨٠٠ دولار للعنصر الوطني)، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٧٤ ألف التوصية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/69/652) وأذنت للأمين العام بأن يدخل، مرة أخرى كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي بالدوائر للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي وقت لاحق، طلب الأمين العام، في تقريره لعام ٢٠١٥ (A/70/403)، الموافقة على إعانة تصل إلى ٣٠٠ ١٥١ ٢٥ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٤٨ ألف التوصية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/70/7/Add.20) وأذنت للأمين العام بأن يدخل، مرة أخرى كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ثالثاً - التقدم المحرز في القضايا وإدارتها

٨ - تتضمن التقارير الدورية للأمين العام تفاصيل بشأن ما يُحرز من تقدم في القضايا المعروضة على الدوائر الاستثنائية (انظر A/58/617، و A/59/432 و Add.1، و A/60/565، و A/62/304، و A/67/380، و A/68/532، و A/69/563، و A/70/403). وتورد في الفقرات من ١ إلى ١٨ في أحدث تقرير قدمه الأمين العام (A/71/338) معلومات عن التقدم المحرز في ملفات القضايا الأربع خلال الفترة الأخيرة. ويشار إلى أن القضية ٠٠١ المقامة ضد كاينغ غيك إيف، المعروف باسم "دوتش"، هي أول قضية جرت محاكمتها أمام الدوائر الاستثنائية. وأصبح حكم إدانته مبرماً بموجب قرار دائرة المحكمة العليا الصادر في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ في قضية الاستئناف. وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة. والقضية رقم ٠٠٢، المقامة ضد نون تشيا وحيو سامفان، قد قسمت إلى قضيتين: ٠١/٠٠٢ و ٠٢/٠٠٢. وفي القضية ٠١/٠٠٢، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، حيث حكمت على المتهم بالسجن مدى الحياة. وطعن كلاهما في حكمي الإدانة. ومن المتوقع أن يصدر حكم دائرة المحكمة العليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦،

وقد عُقدت جلسات الاستئناف النهائية في الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير. وفي القضية ٢/٠٠٢، بدأت المحاكمة بمرافعات افتتاحية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ثم بدأت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أكملت الدائرة الابتدائية جلسات تقديم الأدلة المتعلقة بشرائح المحاكمة الثلاث، بما في ذلك الأدلة المتعلقة بادعاءات الإبادة الجماعية. وتتواصل التحقيقات القضائية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤، حيث فصلت القضية المقامة ضد إم تشايم لتصبح القضية ٠١/٠٠٤ في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦.

٩ - واستجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ بآء بتقديم استراتيجية إنجاز للقضايا مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم، أعدت الدوائر الاستثنائية خطة إنجاز تتضمن تفاصيل الأعمال المتبقية المقرر إنجازها في الدعاوى المعروضة عليها حاليا. وقد أعدت هذه الخطة لأول مرة في آذار/مارس ٢٠١٤، وجرى منذ ذلك تنقيحها بصفة دورية. ووفقا للتوقعات الحالية^(١)، فإن أقرب موعد لإتمام الإجراءات القضائية في القضية ٠٠٢ سيكون في الربع الأخير من عام ٢٠١٧، حيث ينتظر أن يصدر الحكم الابتدائي في القضية ٠٢/٠٠٢، إذا لم تقدم أي طعون. وبحسب التوقعات الحالية، يُقدّر أن يكون صدور أي حكم استئناف في القضية في عام ٢٠١٩. ويشار إلى أن الجداول الزمنية للقضايا ٠٠٣ و ٠٠٤ و ٠١/٠٠٤ من حيث المراحل الرئيسية للمحاكمات لا يمكن التنبؤ بها حاليا بسبب العوامل المؤثرة على استمرار التحقيقات. ومنتظر أن تنتهي مراحل التحقيق القضائي في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ (بما في ذلك القضية ٠١/٠٠٤) في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، على التوالي. وتشمل المراحل الرئيسية المتوقعة انتهاء التحقيقات القضائية وصدور أوامر بإغلاق التحقيقات في القضايا ٠٠٣ و ٠٠٤ و ٠١/٠٠٤، مع اتخاذ قاضي التحقيق المشتركين قرارا إما بإحالة القضايا إلى المحاكمة، كليا أو جزئيا، أو برد الدعاوى.

١٠ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالتقدم المحرز في الإجراءات القضائية الحالية وتشدد على أهمية المعلومات المستكملة المنتظمة بشأن خطة الإنجاز الشاملة. وفي الوقت نفسه، تلاحظ اللجنة أن الخطة المنقحة الآن تتوخى نشاطا قضائيا يستمر لعدة سنوات بعد الفترة المالية الحالية، وتلاحظ مع القلق الآثار المالية المحتملة للجدول الزمني. وتشير اللجنة إلى أن ولاية الدوائر الاستثنائية مقيدة زمنيا وتكرر تشجيعها على التنفيذ الكامل لجميع التدابير اللازمة للتعجيل بإنجاز القضايا، بما في ذلك ضرورة أن تعكس الخطة

(١) يرد أحدث تنقيح لخطة إنجاز القضايا في التنقيح ٩، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، وهو متاح في الموقع

.www.eccc.gov.kh/en/about-eccc/finances

المراحل الرئيسية للإنجاز على نحو أكثر صرامة، مع مراعاة المتطلبات الإجراءات القضائية مراعاة تامة.

رابعاً - الوضع المالي الحالي

١١ - عند النظر في أحدث تقرير للأمين العام، حصلت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، على معلومات تبين مصادر تمويل الدوائر الاستثنائية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦ (انظر المرفق).

العنصر الوطني

١٢ - يشير الأمين العام في تقريره، إلى أنه في عام ٢٠١٥، عانى العنصر الوطني من قيود مالية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى بذل الدوائر الاستثنائية، إلى جانب كبار المسؤولين الحكوميين الكمبوديين إضافة إلى السفراء الكمبوديين في العواصم الأجنبية، جهوداً مكثفة سعياً للتماس الدعم من الحكومات الرئيسية لتمويل العنصر الوطني. وسمحت هذه الجهود بجمع الأموال الكافية للعنصر الوطني في عام ٢٠١٥ (انظر A/71/338، الفقرة ٢٧). وشهدت سنة ٢٠١٦ تحسناً في حالة تمويل العنصر الوطني. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الحكومة غطت ٦٢ في المائة من التكاليف بتبرّع قدره ٤,١٥ ملايين دولار لتلبية الاحتياجات الإجمالية للعنصر الوطني التي تُقدَّر بحوالي ٧٠٠ ٥٥٢ دولار، ويُتوقع أن تساهم الجهات المانحة الدولية بمبلغ قدره ١ ٧٨٢ ٥٠٠ دولار، مما سيخفف عجزاً متوقعاً قدره ٢٠٠ ٥٨٥ دولار لعام ٢٠١٦. بيد أنه حتى آب/أغسطس ٢٠١٦، لم تُسدد الجهات المانحة الدولية تعهدات ذات صلة قدرها ١,٦ مليون دولار لعام ٢٠١٦ (انظر المرجع نفسه، المرفق، الجدول ألف-٥). وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه قد تم التطرق إلى مسألة العجز المتوقع مع كبار المسؤولين في الحكومة.

١٣ - ووفقاً للمادتين ١٥ و ١٦ من الاتفاق، تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن سداد التكاليف اللازمة لدعم العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، بينما تتحمل الحكومة المسؤولية عن سداد تكاليف العنصر الوطني، بما في ذلك مرتبات الموظفين الوطنيين ومصرفات المرافق والخدمات في الدوائر. وقد شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف و ٢٤٨/٧٠ ألف، جميع الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم الطوعي لكل من العنصر الدولي والوطني، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تكثيف جهوده الرامية إلى الحصول على تبرعات إضافية، بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة لتمويل الأنشطة المستقبلية للدوائر.

١٤ - وتخطط اللجنة الاستشارية علما بتعهد حكومة كمبوديا بالتقيد بشروط الاتفاق. وتعرب اللجنة عن ثقتها في أن الأمين العام سيواصل التحاور بنشاط على أعلى المستويات مع السلطات المختصة في الحكومة لضمان التقيد بشكل تام بالالتزامات الناشئة عن أحكام الاتفاق.

العنصر الدولي

١٥ - على النحو المشار إليه في الفقرة ٧ أعلاه، في سنتي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على حد سواء، اعتمد تمويل العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية على الإعانتين اللتين وافقت عليهما الجمعية العامة، حيث أُذِن للأمين العام، بأن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار في كل سنة لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي (انظر القرارين ٢٧٤/٦٩ ألف و ٢٤٨/٧٠ ألف). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن السحب النهائي لعام ٢٠١٥ من سلطة الالتزام المأذون بها البالغة ١٢,١ مليون دولار قد بلغ ١٠,٦٨ ملايين دولار بسبب ورود تبرعات (انظر A/71/338، الفقرة ٣٢). وتُقدَّر نفقات سنة ٢٠١٦ بحوالي ١٠,٩٣ ملايين دولار، مقارنة بسلطة الالتزام المأذون بها وقدرها ١٢,١ مليون دولار، بينما يبلغ مجموع التعهدات والتبرعات المتوقعة ١٣,١٣ مليون دولار (انظر المرجع نفسه، المرفق، الجدولين ألف-٣-١ وألف-٣-٢).

١٦ - ويشير الأمين العام، في تقريره، إلى أنه في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، بلغ مجموع التبرعات الواردة ٧,٦٥ ملايين دولار للعنصر الدولي لعام ٢٠١٦، وسمحت تلك التبرعات، إلى جانب سحب مبلغ قدره ٦,١ ملايين دولار من رصيد سلطة الالتزام، بتغطية النفقات للأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٦ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤).

١٧ - ويشير الأمين العام في تقريره أيضا إلى أنه، في السابق، كانت الموارد اللازمة لتمويل العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية تُجمع كل عام من عدد محدود من الحكومات، التي يشارك أغلبها في مجموعة المانحين الرئيسيين. وفي إطار الجهود الرامية إلى جمع الأموال اللازمة لتغطية تكاليف العنصر الدولي قام الأمين العام، في عام ٢٠٠٨، بتعيين خبير خاص لتقديم المساعدة والتوجيه التقنيين على المدى القصير إلى آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر. وتولّى الخبير الخاص الحالي، الذي يعمل بدوام جزئي، مهامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقد وضع استراتيجية لجمع التبرعات للدوائر حسب ما ورد في اختصاصاته. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تم التواصل في عام ٢٠١٦ مع حكومات جديدة يُحتمل أن تنضمّ إلى الحكومات المانحة. وواصلت مجموعة المانحين الرئيسيين عقد اجتماعات منتظمة طوال عام ٢٠١٦ لمواصلة مناقشة الاستراتيجية والتقدم الذي أحرزته

أنشطة جمع الأموال (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٢٦ و ٢٨). ويشير الأمين العام إلى أن الدعوة الخطية التي وجهها إلى جميع الدول الأعضاء، والطلبات الثنائية التي وجهها كبار موظفي الأمم المتحدة إلى البلدان المانحة، والدعوة الخطية التي وجهها رئيس مجموعة المانحين الرئيسيين آنذاك إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء في نيويورك في عام ٢٠١٥، لم تنجح إلى حد الآن في العثور على مصادر تمويل هامة جديدة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٦).

١٨ - ونظراً إلى استمرار التحديات المالية التي تواجهها الدوائر الاستثنائية، تؤكد اللجنة الاستشارية مجدداً على ضرورة أن يواصل الأمين العام تكثيف جهوده الرامية لجمع التبرعات، بسبب من بينها توسيع قاعدة المانحين المساهمين بتبرعات للدوائر لكي تتمكن من إتمام عملها بنجاح.

خامساً - الاحتياجات من الموارد وطلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية

١٩ - في عام ٢٠١٧، ستغطي الاحتياجات من الموارد اللازمة للعنصر الدولي، البالغة ٣٠٠ ٢٦١ ٢٤ دولار، تكاليف استمرار ١٥٧ وظيفة (١٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ٧ ف-٥، و ١٥ ف-٤، و ٣٩ ف-٣، و ٧ ف-٢، و ٢٢ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ١١ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، و ٤٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة) والبنود غير المتعلقة بالوظائف (انظر A/71/338، الجدول ٢ والفقرة ٣٦). وعملاً بتوصية اللجنة الاستشارية التي أقرتها الجمعية العامة (انظر A/69/652، الفقرة ٣٩، والقرار ٢٧٤/٦٩ ألف، الجزء الأول، الفقرة ٤)، يردُّ تبرير للاحتياجات من الموارد دون المساس بالطابع الطوعي لترتيبات التمويل الحالية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها المتصلة بإدارة الموارد البشرية والشؤون المالية والمشتريات تنطبق على العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية. وترد توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بأي طلبات محتملة في المستقبل للحصول على إعانة في الفرع السادس أدناه.

٢٠ - وفيما يتعلق بالتمويل المطلوب لعام ٢٠١٧، يلتمس الأمين العام موافقة الجمعية العامة على اعتماد إعانة مالية للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية قدرها ١٦ ٢٤٠ ٥٠٠ دولار، ستوفّر، عند إضافة التبرعات المتوقعة وقدرها ٨ ٠٢٠ ٨٠٠ دولار، التمويل اللازم لكامل ميزانية عام ٢٠١٧ وقدرها ٢٤ ٢٦١ ٣٠٠ دولار (انظر A/71/338، المرفق، الجدولين ألف-٣ و ألف-٣-٢). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموعة الدول المهتمة وافقت على ميزانية قدرها ٢٠,١ مليون دولار لتغطية تكاليف العنصر الدولي في عام ٢٠١٧ (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). ولكن الأمين العام ذكر في تقريره أن

الاحتياجات المنقحة من الموارد اللازمة للعنصر الدولي لعام ٢٠١٧ تُقدَّر بمبلغ ٢٤,٣ مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥ (ب)). ويشار إلى أن الاختلافات في تقديرات الموارد للفترة قد نشأت نتيجةً لتمديد الجدول الزمني المتوقع لإجراء التحقيقات والأنشطة القضائية ذات الصلة. وترى اللجنة الاستشارية أنه يجب شرح أي فروق في المستقبل بين مستوى الميزانية التي تعتمدها مجموعة الدول المهتمة لتغطية احتياجات الدوائر الاستثنائية ومجموع الاحتياجات من الموارد الواردة في تقرير الأمين العام بشكل وافٍ مع الإشارة إلى اتباع عملية الموافقة الملائمة فيما يتعلق بأي تنقيحات تُدخل على الميزانية.

٢١ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه سيواصل بذل جهود مكثفة لجمع الأموال. ولكنه يشير أيضاً إلى أن الإعانة المطلوبة ستسمح له بضمان تغطية مدة معقولة لعقود الموظفين إذا لم يكن هناك ما يكفي من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن طلبه يستند إلى نمط التبرعات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وإلى التوقع بأن يكون التعهد بتوفير الموارد تدريجياً وبمبالغ متفاوتة (انظر A/71/338، الفقرة ٣٧).

٢٢ - وقد بلغ النقص المتوقع في التبرعات المعلنة للعنصر الدولي في آب/أغسطس ٢٠١٦ مبلغاً قدره ١٠,٩٣ ملايين دولار لعام ٢٠١٦ و ١٦ ٢٤٠ ٥٠٠ دولار لعام ٢٠١٧، وهو يمثل كامل المبلغ المطلوب كإعانة مالية. وترد المعلومات المتعلقة بالوضع المالي لعنصرَي الدوائر الاستثنائية في مرفق تقرير الأمين العام. وترد توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بحالة التمويل في الفرع السادس أدناه.

تحويل الوظائف

٢٣ - يقترح الأمين العام تحويل ثلاث وظائف في العنصر الدولي (١ ف-٣ و ١ ف-٢ و ١ موظف وطني من الفئة الفنية) من فئة وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة نتيجة لعبء العمل المستمر في الدوائر الاستثنائية. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن هناك ما يبرر تحويلها إلى وظائف ثابتة، بالنظر إلى أن عمل الدوائر هو أصلاً محددٌ زمنياً في طبيعته وأن من المتوقع إنجاز النشاط القضائي في السنوات المقبلة، على النحو المبين في خطة الإنجاز. ومع التسليم بأن المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين لم تُقدم بغرض الحصول على موافقة الجمعية العامة، فإن اللجنة الاستشارية ترى أن ليس ثمة ما يبرر اقتراح تحويل ثلاث وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة.

تكاليف الموظفين الأخرى

٢٤ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في الاحتياجات فيما يخص "تكاليف الموظفين الأخرى" (انظر A/71/338، المرفق، الجدول ألف-٣-٢) تعكس الزيادة في المساعدة المؤقتة العامة التي طلبتها الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية. وفي ضوء الزيادة الكبيرة في عبء العمل (قضايا الاستئناف) أمام الدائرة التمهيدية في عام ٢٠١٧، اقتضت الحاجة توفير موارد إضافية للدائرة لكي يتسنى لها التوصل إلى القرارات ضمن الجداول الزمنية المتوقعة التي حُددت في خطة الإنجاز. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضا بأن الزيادات الإضافية في "تكاليف الموظفين الأخرى" في العنصر الوطني (انظر المرجع نفسه، الجدول ألف-٦-٣) تعزى إلى ما يحتاج إليه قاضي التحقيق المشارك من مساعدة مؤقتة عامة لإعانتته في التحقيقات في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤، والمساعدة المؤقتة العامة التي يحتاج إليها القضاة الوطنيون في الدائرة التمهيدية لإجراء البحوث القانونية بشأن الطعون في أوامر اختتام التحقيقات. وتشجع اللجنة الاستشارية الدوائر الاستثنائية على ممارسة ضبط النفس والاستخدام الحصيف للمساعدة المؤقتة العامة دون المساس بالاحتياجات المطلوبة لمعالجة عبء القضايا. وتتوقع اللجنة أن تبذل الدوائر كل ما في وسعها لاحترام قيود الميزانية ولتحديد أوجه الكفاءة التشغيلية في هذا الصدد.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٢٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣، تم تمويل الدوائر الاستثنائية بشكل تام من التبرعات. وعلى النحو المشار إليه في الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه، قررت الجمعية العامة في عام ٢٠١٤، في الفقرة ٧ من الجزء الأول من قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، أن تأذن الأمين العام، كتدبير استثنائي، أن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٥,٥٤ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي. ولكن هذه الأموال لم تُستخدم أبداً لأن التبرعات أتاحت في نهاية المطاف تغطية تكاليف التزامات العنصر الدولي خلال عام ٢٠١٤ بشكل كامل. وبالنسبة لعام ٢٠١٥، أذنت الجمعية العامة بقبول التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار، وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، وصل مقدار النفقات المسددة باستخدام سلطة الالتزام المأذون بها إلى ١٠,٦٨ مليون دولار. وتلاحظ اللجنة أيضا أن من المتوقع تغطية نفقات تقديرية بمبلغ ١٠,٩٣ مليون دولار من سلطة الالتزام المأذون بها لعام ٢٠١٦ بمبلغ ١٢,١ مليون دولار.

٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مرة أخرى ضعف حالة التمويل في الدوائر الاستثنائية، واستمرار الصعوبات المالية والاعتماد المتزايد على سلطات الالتزام التي أذنت بها الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تذكّر اللجنة بالقرارين ٢٧٤/٦٩ ألف و ٢٤٨/٧٠ ألف، اللذين شجعت فيهما الجمعية جميع الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم الطوعي لكل من العنصر الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تكثيف جهوده الرامية إلى الحصول على تبرعات إضافية.

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن بعد إصدار أربعة طلبات متتالية منذ عام ٢٠١٣ للحصول على إعانات لدعم العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، فإن هذه الممارسة لم تعد في الواقع استثنائية بطبيعتها. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مبررات أوفى وأكثر تفصيلا، تؤيد بشكل أفضل طلبات الإعانة في المستقبل، إن وجدت.

٢٨ - وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة كانت قد قررت، في قرارها ٢٢٨/٥٧ باء، أن مصروفات العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية ينبغي أن تغطي عن طريق التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي. ولذا فإن اللجنة تؤكد من جديد رأيها الذي مفاده أن إصدار قرار باعتماد مبلغ لميزانية العنصر الدولي لعام ٢٠١٧ يمكن أن يقوض الطابع الطوعي لترتيبات التمويل الحالية وما يتصل بها من جهود لجمع الأموال. ومع ذلك، وبالنظر إلى التحديات المالية الحالية التي تواجهها الدوائر الاستثنائية وضرورة كفاءة الإسراع بإنهاء القضايا المتبقية المعروضة عليها، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم دعماً لعام ٢٠١٧ على مستوى يتسق مع مقدار التخفيض الفعلي لسلطات الالتزام المعتمدة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٢٩ - ونظرا إلى النقص المتوقع في تمويل العنصر الدولي في عام ٢٠١٧، والطبيعة غير المضمونة للالتزامات والتبرعات المعلنة غير المسددة والحاجة إلى كفاءة استمرار أعمال الدوائر الاستثنائية، توصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة إلى الأمين العام بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١١ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ باعتباره آلية تمويل لسد النقص، بدلا من تخصيص اعتماد. وتوصي اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن استخدام سلطة الالتزام إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين.

٣٠ - وتواصل اللجنة الاستشارية التشديد على أن توصياتها تستند إلى ما يلي:

- (أ) في حال استلام تبرعات يزيد مقدارها عن الاحتياجات المتبقية للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٧، تُردُّ إلى الأمم المتحدة أي أموال تقدمها من الميزانية العادية إلى الدوائر الاستثنائية لتلك الفترة؛
- (ب) تُتخذ التدابير الملائمة لتحقيق الوفورات وأوجه الكفاءة التشغيلية في الدوائر الاستثنائية (انظر الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أعلاه)؛
- (ج) تشارك الدوائر الاستثنائية في جميع الجهود الرامية إلى زيادة مستوى التبرعات؛
- (د) توضع ترتيبات الرصد والإبلاغ الملائمة لكفالة صرف الأموال تدريجياً إلى العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية استناداً إلى وضعه النقدي الشهري؛
- (هـ) يواصل الأمين العام بذل جهوده للتأكد من الاحترام الكامل لشروط الاتفاق.

شركة Information Today	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	المجموع
أيرلندا	١٥٣٤٣٧	١٦٥٧٢٤											٣١٩١٦١
اليابان	٢١٦٠٦١٥٠				١٧٩٤٣٠٠٠	٦٣٥٦٦٦٣٠	١١٦٩٦٢٢٥	٢٥٤٥٧٦٠	٢٨٧٢٧٠٠	٣٢١٧٦٢٠	١٢٢١٨١٨		٦٧٤٥٩٩٠٣
جمهورية كوريا	٤٥٠٠٠٠				٤٠٠٠٠٠			٣٠٠٠٠٠				٥٠٠٠٠٠	٣٦٥٠٠٠٠
ليختنشتاين								٣٣١٠٨					٣٣١٠٨
لكسمبرغ	٦٠٦٨٥			٧٨٣٢٥									١٣٩٠١٠
شركة مايكروسوفت	١٠٠٠٠٠												١٠٠٠٠٠
ناميبيا	٥٠٠												٥٠٠
هولندا	٦٠٠٩٣٩		١١٩٩٩٧٠										١٨٠٠٩٠٩
نيوزيلندا	٣٥٧١٧٥		١٥٠٩٧٥		٣٥٣٥٥	٨٠٢١٥	٢٤٤١٩٥						٨٦٧٨١٤
النرويج	١٠٥٧٥٧٨		٨٤٥٢٧٩		٩٦٧٩٤٦	١١٢٦٦٢٥	١٠٤٩٧٤٧	١٠٤٠١٣٢			٧٢٨٢٠٠	٧١٠٥٦٤	٧٥٢٦٠٦٩
قطر											٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠
إسبانيا	٣٢٠٦٠٠	٣٣٦١٥٠		٣٥٠١٠٩		٧١٨٧٠							١٠٧٨٧٢٩
السويد	٤٠١٥٦٥						٣٠١٤٤٩٨	٢٥٨٧٣٧٠	٢١٨٧٦٠٠	١٧٨٣٤٧٠			٩٩٧٤٥٠٣
سويسرا		٧٣٦٤											٧٣٦٤
المملكة المتحدة	٩٣٨٣٠٠	٨٧٣٠٠٠		١٩٧٨٥٥٠		١٦١١٨٠٠		٣٧٤٠٤٢٦	٨٣٦٣٥٠	٢٨٥٤٩٤	٣١٨٤٦٥		١٠٥٨٢٣٨٥
الولايات المتحدة					١٧٨٢٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	٥٠٩٣٨٥٢	٣١١٣٥٥١	٤٧٣٤٩٧٧	٤٧٠٠٤٩٥	٥٢٨٨٣٤٥	٣٠٨١٣٢٢٠
المجموع الفرعي	٢٨٤٢٥١١٤	٦٠١٥٠٣٢	٣١٩٧٣٥٩	٧٨٥٩٩٠٦	٢٧٦٨٣١٩٢	١٦٦٥٩٩٦٨	٢١٤٥٨٧١٦	١٦٥٧٦١٢٨	٢٢٩٢٦٨٩٠	١٦٧٦١٧١٢	١٧٦٥٢٩٠٤	٧٦٥٣٧٩٩	١٩٢٨٧٠٧٢٠

الإعانة المقدمة من الميزانية العادية	الجموع الفرعي	العنصر الوطني ^(ب)	حكومة كمبوديا	الجهات المانحة الدولية	صندوق الأمم المتحدة الاستثماري	قرض من الأمم المتحدة	الجموع الفرعي	الجموع
٢١٦٠٥١٥٩	٢١٤٤٧٥٨٧٩	٢٢٦٦٦٠٦٨	٤١٥٠٠٠٠	٣٦٠٩١٦٣٢	٨٦٢٦٤١٧	٧٨٠٠٠٠	٦٨١٦٤١١٧	٢٦٤٤٣١٣٠
١٠٩٢٦٨٠٠	١٨٥٨٠٥٩٩	٤١٠٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠٠	١٧٨٢٥٠٠	-	-	٥٩٣٢٥٠٠	٢٤٥١٣٠٩٩
١٠٦٧٨٣٥٩	٢٨٣٣١٢٦٣	٣٩٥٩٠٠٠	٣٩٥٩٠٠٠	١٣٢٤٣١٠	-	٧٨٠٠٠٠	٦٠٦٣٣١٠	٣٤٨٩٩٨٦٣
-	١٦٧٦١٧١٢	١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	٦٦٨٨٥٢	-	-	٨٩٢٦٥٧١	٢٢٨٢٥٠٢٢
-	٢٢٩٢٦٨٩٠	٣٦٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠	٧٢٢٦٥٧١	٣٢٥٥٠٠٠	-	٧٥٢٣٨٥٢	٣٠٤٥٠٧٤٢
-	١٦٥٧٦١٢٨	١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	٨٥٩٨٥٢٠	١٢٣٢٨٥	-	٩٠٧١٨٠٥	٢٥٥٠٢٦٩٩
-	٢١٤٥٨٧١٦	٢٣٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠	٥٦٠٧٢٢٧	-	-	٧٩٠٧٢٢٧	٣٠٥٣٠٥٢٢
-	١٦٦٥٩٩٦٨	-	-	٥٨١٩١٤٨	١٠٩٠٢١	-	٥٩٢٨١٦٩	٢٤٥٦٧١٩٥
-	٢٧٦٨٣١٩٢	١٥٠٥٧٥٠	١٥٠٥٧٥٠	١٥٨٧٦٨٩	١٧٧٠٤٣٣	-	٤٨٦٣٨٧٢	٣٣٦١١٣٦١
-	٧٨٥٩٩٠٦	٥٠٥٧٥٠	٥٠٥٧٥٠	٤٧٢٧٥٢	٢٧١٢٥٩٣	-	٣٦٩١٠٩٥	١٢٧٢٣٧٧٨
-	٣١٩٧٣٥٩	٤٩٥٥٦٨	٤٩٥٥٦٨	٥٣٥٤٩٣	٦٥٦٠٨٥	-	١٦٨٧١١٦	٦٨٨٨٤٥٣
-	٦٠١٥٠٣٢	٤٩٥٥٦٨	٤٩٥٥٦٨	٥٣٥٤٩٣	٦٥٦٠٨٥	-	١٦٨٧١١٦	٧٧٠٢١٤٨
-	٢٨٤٢٥١١٤	٤٩٥٥٦٨	٤٩٥٥٦٨	٥٣٥٤٩٣	٦٥٦٠٨٥	-	١٦٨٧١١٦	٢٨٤٢٥١١٤

(أ) لا تشمل مساهمة عام ٢٠١٦ التعهدات المعلقة والمتوقعة.

(ب) الأرقام مقدمة من العنصر الوطني للدوائر الاستثنائية.